دور الحوكمة في التقليل من الفقر في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام نماذج بيانات البانل لعينة من الدول خلال الفترة 2010-2022

The role of governance in reducing poverty in Arab countries: An econometric study using panel data models for a sample of countries during the period 2010-2022

فتح الله مسعودة*

مخبر اقتصاد البيئة و الطاقة و الصحة العمومية، جامعة الجزائر3، الجزائر

fethallah.messaouda@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2026/04/04 ؛ تاريخ القبول : 2026/06/02

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن دور الحوكمة في التقليل من الفقر في الدول العربية، وذلك من خلال تقدير نموذج قياسي وفق منهجية تحليل بيانات البانل لعينة مكونة من 12 دولة عربية بناء على ما توفر من بيانات حول معدلات الفقر وبعض المتغيرات الاقتصادية إضافة الى المتغيرات المتعلقة بالحوكمة خلال الفترة 2010-2022. وقد تم إدراج أربع مؤشرات للحوكمة تمثلت في الاستقرار السياسي، مكافحة الفساد، فعالية الحكومة وجودة التنظيم في النموذج. وبعد تقدير مختلف النماذج، تبين أن النموذج الأنسب هو نموذج الآثار الثابتة، ومنه تبين أن متغيرات الحوكمة ليست معنوية احصائيا ما عدا متغيرة الاستقرار السياسي وهذا دليل على أن الحوكمة لا تساهم مباشرة في التقليل من الفقر في الدول عينة الدراسة، وهذا راجع إلى طبيعة قياس هذه المؤشرات أو التداخل بينها وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى، أو إلى النظام السياسي السائد في الدول عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة؛ الفقر؛ نماذج بانل؛ الدول العربية.

تصنيف JEL: G30؛ I32؛ C23؛ O57

Abstract:

This study aims to investigate the role of governance in poverty reduction in Arab countries. It based on estimating an econometric model using panel data analysis methodology for a sample of 12 Arab countries, according to available data on: poverty rates, and a range of relevant economic variables, as well as those related to governance, during the period 2010-2022.

* المؤلف المراسل: فتح الله مسعودة.

Indicators included in the model are: political stability, anti-corruption, government effectiveness, and regulatory quality.

Results after estimating the different models showed that the fixed-effects model is the most suitable one. The results also revealed that the governance variables, with the exception of political stability, are not statistically significant. Which means that they do not directly contribute to poverty reduction in the countries included in the study. This discrepancy may be attributed to the nature of how these indicators are measured, their interaction with other economic variables, or to the prevailing political system in the selected countries.

Keywords: governance; poverty; panel data; Arab countries.

Jel Classification Codes : G30 ; I3 ; C23 ; O57

المقدمة:

رغم اهتمام دول العالم وبالأخص الدول العربية بقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبحث في العوامل التي من شأنها التحسين من مستويات المعيشة، إلا أن ظاهرة الفقر لا تزال تُعتبر أحد التحديات التي يواجهها سكان هذه الدول في العصر الحديث، وذلك راجع إلى الصدمات الاقتصادية الكلية الكبيرة التي شهدتها هذه الدول في العقدين الماضيين. بعض هذه الصدمات ناتج عن تقلبات أسعار الصادرات العالمية للمنتجات الأساسية لهذه الدول، بينما نتج بعضها الآخر عن فشل برامج التكيف الهيكلي (PAS). يعتقد مؤيدو برامج التكيف الهيكلي هذه أن فشل هذه السياسات يعود ببساطة إلى إهمال مفهوم واحد: "الحوكمة"، وتحديداً "الحوكمة الرشيدة"، بالتالي التخلي عن النهج الاقتصادي البحت في البحث عن العوامل المساعدة في حل مشاكل التنمية، والاهتمام أكثر بالتداعيات الاجتماعية والسياسية في وضع خطط استقرار الاقتصاد الكلي، فضلا عن السياق الوطني والمؤسسي المحدد وآليات تنفيذها.

وحسب منظمة الأمم المتحدة فإن مفهوم الفقر ينطوي على أكثر من مجرد نقص في الدخل والموارد الإنتاجية اللازمة لضمان سبل عيش مستدامة. فهو ينعكس في صور متعددة، منها الجوع وسوء التغذية، وقلة الوصول إلى التعليم وخدمات أساسية أخرى، والتمييز الاجتماعي والإقصاء، فضلا عن محدودية المشاركة في صنع القرار، مما ينعكس سلبًا على الأفراد والمجتمعات.

في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجه دول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، يبرز دور الحوكمة كأحد أهم العوامل التي من شأنها مكافحة الفقر والحد منه. ومن خلال هذه الدراسة سنحاول استكشاف إلى أي مدى يمكن للحوكمة المساهمة في تقليل معدلات الفقر من

خلال دراسة قياسية وفق منهجية تحليل بيانات البانل لعينة من الدول العربية خلال الفترة 2010-2022، بحيث سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

هل للحوكمة دور في التقليل من الفقر في الدول العربية؟

للتفصيل في الموضوع، تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الفقر في الدول العربية محل الدراسة؟
- ما هو مصدر التباين في تأثير الحوكمة على معدلات الفقر بين الدول العربية؟
- ما هي مؤشرات الحوكمة التي تساهم في التقليل من الفقر في الدول العربية؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية:

- تعاني الدول العربية من معدلات متفاوتة للفقر وهذا راجع الى الاختلاف الهيكلي لهذه الدول.
- إن التباين في مساهمة الحوكمة في التقليل من الفقر بين الدول العربية راجع الى اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية، وهذا ما يظهر في نموذج الآثار الثابتة.
- إن مساهمة الحوكمة في التقليل من الفقر في الدول العربية ضعيف، ويعتبر مؤشر الاستقرار السياسي المعيار الذي يساهم أكثر في التقليل من الفقر باعتباره المحدد الرئيس لضمان استدامة النشاط الاقتصادي.

ومن أجل الالمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم الدارسة الى ثلاث محاور، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي للحوكمة وعلاقتها بالفقر، مع استعراض بعض الدراسات السابقة التي تناولت تحليل وتفسير هذه العلاقة، أما المحور الثاني فقد خصصناه لعرض واقع الفقر في الدول عينة الدراسة، وأخيرا الجزء التطبيقي للدراسة القياسية والذي تعرضنا من خلاله الى تحديد متغيرات النموذج وعينة الدراسة بناء على البيانات المتاحة في قواعد البيانات العالمية (منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي)، ومن ثم تقدير النموذج القياسي وفق منهجية تحليل بيانات البانل ومناقشة النتائج المتوصل اليها.

1. الإطار المفاهيمي للحوكمة وعلاقتها بالفقر:

1.1 مفهوم الحوكمة ومؤشرات قياسها

- **مفهوم الحوكمة:**

أول ميدان استخدمت فيه الحوكمة كان على المستوى الجزئي، بالتحديد في المؤسسة، حيث ارتبطت بكل العمليات التي من شأنها تنظيم وتسيير المؤسسة لتطويرها وجعلها أكثر فاعلية في السوق، وقد كان ذلك منذ أن أصدر الاقتصادي Ronald Coases مقالا سنة 1973 (بوزيان

العربي و جلطي غالم، 2021، صفحة 442)، حيث تطرق فيه إلى فكرة أهمية التنسيق الداخلي للمؤسسة. بعد ذلك تم إعادة استخدام نفس الفكرة من قبل الاقتصاديين المؤسساتيين، وعلى وجه الخصوص Olivier Williamson (بوزيان العربي و جلطي غالم، 2021، صفحة 442)، بحيث توصلت كل الأعمال التي قامو بها إلى تعريف الحوكمة على أنها عبارة عن إجراءات وُضعت حيز التنفيذ من قبل المؤسسة بهدف التنسيق الفعال. بالتالي نجد أن مصطلح الحوكمة أول ما استعمل كان على مستوى المؤسسة بصيغة "حوكمة الشركات". في نهاية السبعيات، واستنادا لنفس المصدر السابق، وتحديدا في بريطانيا تم استخدام ولأول مرة هذا المصطلح في الحقل السياسي، وذلك تزامنا مع برنامج الحكومة آنذاك سنة 1979. بعدها تم نقل المصطلح إلى حقل العلاقات الدولية، بحيث استعمل مصطلح الحكم الرشيد (good gouvernnce) من قبل الهيئات الدولية، بحيث أن أول من استخدمه كان البنك الدولي سنة 1989، خلال دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء (BELLO، 2012، صفحة 2)، ومنذ ذلك الحين عرفت الحوكمة عدة تعريفات من أجل إعطائها صفة الدقة، وإيجاد الآليات لمراقبة تطبيقها.

عرفها البنك الدولي سنة 1992 كما يلي: "إن الحوكمة مسألة تتعلق بالإدارة أو الإصلاحات المؤسسية من حيث الإدارة، وخيارات السياسة، وتحسين التنسيق، وتوفير الخدمات العامة الفعالة".

كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :(UNDP) في وثيقة السياسة الصادرة عام 1997 بعنوان "**الحوكمة من أجل التنمية البشرية المستدامة**" بأنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات. وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون التزاماتهم ويتفاوضون حول الخلافات ويتضمن هذا التعريف البعد السياسي المتمثل في عمليات صنع القرار، والبعد الاقتصادي المتعلق بتوزيع الموارد، والبعد الاجتماعي المرتبط بالمشاركة والمساواة (UNDP, 1997, p. 2).

كما عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE الحوكمة عام 1995 على أنها استخدام السلطة السياسية، وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما قدم كل من Kaufmann D, Kraya et Ziodo Lobaton سنة 1999 التعريف التالي: " الحوكمة هي التقاليد والمؤسسات التي من خلالها يتم ممارسة السلطة في بلد ما من أجل المصلحة العامة، يُضاف إلى ذلك السيرورة التي تم بها اختيار الحكومات وتغييرها، وكذا قدرة الحكومة في إعداد

ووضع حيز التنفيذ السياسات الملائمة في ظل احترام المواطنين والدولة والمؤسسات الحاكمة وتفاعلاتها الاقتصادية والإجتماعية" (Kaufmann، Kraay، و Zoido-Lobatón، 1999، صفحة 25).

أما صندوق النقد الدولي فيَنظر للحوكمة على أنها مفهوم واسع يشمل جميع الجوانب في كيفية حكم أي بلد، بما في ذلك سياساته الاقتصادية وإطاره التنظيمي، بالإضافة إلى الالتزام بسيادة القانون.

ما نلاحظه من خلال التعاريف السابقة أن الحوكمة انتقلت من اختصاص المؤسسة بالمفهوم الضيق إلى اختصاص المؤسسة بالمفهوم الواسع والذي يخص مؤسسات الدولة.

- **مؤشرات الحوكمة:**

إن تعريف الحوكمة دون إيجاد البراهين على تطبيقها غير كاف لقياس مدى فعالية السياسات العمومية، ومدى تحكم أجهزة الدولة في تنظيم وتسيير شؤون البلد والأفراد، ولأجل التمكن من إيجاد الآليات لمراقبة مدى تطبيق الحوكمة وضعت مختلف الهيئات الدولية مؤشرات دالة عليها، فنجد أن منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية OCDE وضعت معايير تتعلق بدولة القانون، إدارة القطاع العام، السيطرة على الفساد، خفض النفقات العسكرية. أما بالنسبة الهيئات المالية الدولية وتحديدا مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع بداية الألفية أصبح تطبيق الحوكمة معيارا أو شرطا إضافيا فرضته على الدول النامية التي تتقدم بطلب قروض، واستندت هاته الهيئات على معيارين أساسين هما (بوراس توفيق، 2020، صفحة 7): معيار التضمينية والتي تركز على أن سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة ضرورية للحد من الفقر ومعالجة الإقصاء من سوق العمل، ومعيار المساءلة والتي تهدف إلى إخضاع المسؤولين للمحاسبة عن أدائهم، وتطبيق المعايير الأخلاقية، والشفافية في المعلومات.

فيما يلي سنعرض المؤشرات الست (6) التي وضعها البنك الدولي لقياس الحوكمة، والتي اعتمدنا عليها في الجانب التطبيقي للدراسة وهي:

- معيار الصوت والمساءلة (VA): القدرة على اختيار الحكومة وحرية التعبير.
- معيار فعالية الحكومة (GE): جودة الخدمات العامة والسياسات.
- معيار جودة التنظيم (RQ): سياسات تعزز تطوير القطاع الخاص.
- معيار سيادة القانون (RL): ثقة المواطنين في القواعد والمحاكم.
- معيار مكافحة الفساد (CC): مدى استخدام السلطة للربح الخاص.

- معيار الاستقرار السياسي (PV): احتمال زعزعة استقرار الحكومة.

ويتم قياس كل مؤشر على مقياس يتراوح بين 2.5- و2.5+، حيث تشير القيم الأعلى إلى مستوى أفضل من الحوكمة. وتُستخدم هذه المؤشرات على نطاق واسع في المقارنات الدولية وتقييم أداء الدول في مجال الحوكمة. كما تُعد هذه المؤشرات أدوات مهمة لصانعي السياسات والباحثين في تحليل العلاقة بين الحوكمة ومختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تعتمد على مصادر متعددة من البيانات الكمية والنوعية، بما في ذلك استطلاعات الرأي وتقارير المنظمات الدولية والإقليمية والبيانات الإدارية . وتُسهم هذه المنهجية المتعددة المصادر في تحسين موثوقية المؤشرات وتقليل التحيز المحتمل.

2.1- العلاقة بين الحوكمة والفقر:

خلال العقد الماضي تجاوز مفهوم الفقر التعريف النقدي له، والذي يعبر عن الحرمان المادي فقط، لينتقل بذلك من التعاريف التقليدية إلى تعريف واسع النطاق يُقر بأن للفقر أبعاداً متعددة، وأنه لا يقتصر على مجرد نقص الدخل، بل يشمل جوانب نوعية أخرى من الحياة، مثل المشاكل الصحية، والأمية، وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات والموارد الأساسية، وانعدام الأمن، ونقص الموارد، والإقصاء الاجتماعي، والعزلة الجسدية ، كما تم تفسير الفقر بأنه نتيجة لعملية تراكمية تترجم فيها أوجه القصور التعليمية والمادية إلى حلقة مفرغة، غالبًا ما يقع الفقراء فيها، حيث تتضافر عوامل انخفاض الدخل، وانخفاض مستوى التعليم، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، والزواج المبكر، وكثرة الأطفال، وسوء التغذية، وضعف الصحة لتحاصرهم في دوامة من انخفاض الدخل، وانخفاض مستوى التعليم، وما إلى ذلك.

وبين تنوع الفقر من فقر بشري وفقر نقدي إلى فقر ثابت وآخر مؤقت ومدقع، اعتمدنا في دراستنا للتعبير عن الفقر على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، والذي يحدد الحرمان المتعدد على مستوى الأسرة في التعليم والصحة ومستوى المعيشة.

أما عن العلاقة بين الحوكمة والفقر، فقد أثبتت بعض الدراسات أن الحوكمة تشكل الحلقة الأضعف بين الجهود المبذولة والنتائج التي تم الحصول عليها في الحد من الفقر (BELLO، صفحة 3)، والسبب في ذلك يرجع إلى استعمال مؤشر الفقر البشري وليس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد. يرتكز التأثير المباشر للحوكمة على الحد من الفقر على مناهج غير نقدية لمعالجة الفقر، وقد طوّر هذه المناهج الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد Amartya SEN، الذي يرى أن التقدم الاجتماعي والديمقراطية عمليتان متلازمتان ومتكاملتان، بالتالي فإنه لفهم الفقر والتفاوت، لا يكفي رصد

الموارد المادية أو الحقوق القانونية المتاحة للأفراد، بل من الضروري أيضاً، وقبل كل شيء، النظر فيما يمكنهم فعله أو تحقيقه فعلياً بهذه الموارد والحقوق. ولذا، يقترح SEN التمييز بين "الوظائف"، أي حالات الحياة التي يمكن للفرد تحقيقها (كالتغذية الجيدة والتعليم والصحة)، و"القدرات"، التي تُقابل مجموعة الوظائف التي يملك الفرد حرية اختيارها (Napoli Dorian، 2025)، هذا ما يدعم اختيارنا لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد كمتغير تابع في النموذج القياسي الخاص بالدراسة الحالية.

لا يمكن تحقيق أهداف الحد من الفقر دون توفر الثلاثية التالية، نمو اقتصادي مستدام ومتواصل (BELLO، 2012، صفحة 2)، وضع الحوكمة ضمن نهج الحد من الفقر، وتشجيع القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي للوظائف في اقتصاد السوق بالنظر إلى أن النمو مفيد للفقراء(Dollar & Kraay, 2002) . لكن ما يجب معرفته هو أنه لا توجد استراتيجية نمو أو نموذج تنمية يُمكن اعتباره علاجاً شاملاً للفقر، بل يجب على كل دولة أن تجد مسارها الخاص، وتختلف استراتيجيات النمو والتنمية الاقتصادية التي تُفيد الفقراء من دولة إلى أخرى، تبعاً للموارد المتاحة، ومستوى التنمية النسبي، والسياق التاريخي والثقافي والاجتماعي (OCDE، 2000، صفحة 13).

إذن يُعد دور الحوكمة في الحد من الفقر متعدد الأبعاد أحد أقل المواضيع التي تم تناولها في الأدبيات. وفيما يلي سنحاول التطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت الحوكمة وعلاقتها بالحد من الفقر:

الدراسة الأولى: Gouvernance et Réduction de la pauvreté dans les pays de l'UEMOA : Comptabilisation du mécanisme de transmission ، للباحث Ibrahim Mohamed Bello، من جامعة Tahoua بالنيجر، وهو مقال منشور في مجلة Revue d'Economie Théorique، حيث قام الباحث بالتطرق إلى مفهوم الحوكمة وكيفية تأثيرها على الفقر باستعمال النموذج الهيكلي (المعادلات الآنية)، حيث أدرج مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر جودة التنظيم، مع جعل النمو الاقتصادي مرة متغيرا تابعا مفسرا بالحوكمة ومتغيرات أخرى، ومرة كمتغير مفسر لنسبة الفقر عند مستوى 1.25 دولار أمريكي في اليوم.. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التحقق تجريبياً من العلاقة بين الحوكمة والحد من الفقر في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، باستخدام النمو كآلية لنقل هذه العلاقة. وقد أبرز تقدير نموذج البيانات المقطعية للفترة من 1996 إلى 2005 باستخدام طريقة المتغيرات المستقلة المولدة من البواقي (RGR) لباغان (1984)

النتائج التالية: لم تُسهم الحوكمة بشكل مباشر في الحد من الفقر في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ومع ذلك، فقد أثرت الحوكمة بشكل غير مباشر على الفقر في الدول الأعضاء في الاتحاد من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية: The Role Of Good Governance And Poverty Alleviation: Focusing On Economic Growth And Income Inequality، وتعود للباحثة Nadjet Ouis et autres، وهو مقال منشور في مجلة Management et Economics Resaerch Journal، سنة 2023، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الحوكمة الرشيدة على مثلث الفقر والنمو وعدم المساواة في سبع دول عربية خلال الفترة (1996-2016) باستخدام نموذج المعادلات الآنية. استُخدمت طريقة المربعات الصغرى ثلاثية المراحل (Three-Stage Least Squares - 3SLS) لتقدير النموذج، وذلك لمعالجة مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين، وقد اشتملت الدراسة على مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي (مكافحة الفساد، فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، جودة التنظيم، سيادة القانون، والمشاركة والمساءلة)، بالإضافة إلى متغيرات النمو الاقتصادي، ومؤشر جيني لعدم المساواة، ومعدل الفقر. توصلت النتائج إلى أن الحوكمة الرشيدة تساهم في خفض الفقر، حيث كان لمؤشري مكافحة الفساد والمشاركة والمساءلة تأثير مباشر في تقليل معدلاته، بينما أثرت المؤشرات الأخرى (كفعالية الحكومة وسيادة القانون) بشكل غير مباشر عبر تعزيز النمو الاقتصادي. كما كشفت الدراسة عن علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة، مؤكدة أن النمو الاقتصادي قناة رئيسية وفعالة للتخفيف من حدة الفقر في الدول العربية.

الدراسة الثالثة: Human Capital, Governance and Poverty Reduction: A Panel Data Analysis، للباحث Rachid Ahmed et autres، وهو مقال منشور في مجلة Review of Economics and development studies، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير رأس المال البشري والحوكمة على الحد من الفقر في 44 دولة نامية خلال الفترة من 2004 إلى 2017. اعتمدت الدراسة في منهجيتها على طريقة العزوم المعممة (GMM) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية، مستخدمة مؤشرات للحوكمة (سياسية، اقتصادية، مؤسسية) ولرأس المال البشري. وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين رأس المال البشري والفقر، مما يعني أن زيادة المهارات والتعليم تساهم في خفض معدلات الفقر. كما أثبتت الدراسة أن جميع أبعاد الحوكمة المذكورة، بالإضافة إلى الحوكمة العامة، تلعب دوراً محورياً في الحد من الفقر في الدول النامية. في المقابل، أظهرت النتائج أن مدخرات استنزاف الموارد الطبيعية ترتبط بزيادة

معدلات الفقر، بينما لم يكن لتكوين رأس المال الثابت والانفتاح التجاري تأثير معنوي. خلصت الدراسة إلى ضرورة تركيز السياسات التنموية على تنمية رأس المال البشري وتحسين البنية المؤسسية للحوكمة كأدوات أساسية لتحقيق نمو شامل والقضاء على الفقر.

الدراسة الرابعة: Nonlinear Threshold Effect of Governance Quality on Poverty Reduction in South Asia and Sub-Saharan Africa: a Dynamic Panel Threshold Specification من إعداد الباحث Anis Ochi وآخرون، منشور في مجلة Journal of the knowledge Economy سنة 2023، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة غير الخطية بين جودة الحوكمة والحد من الفقر في 57 دولة من جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة (2010-2019). استخدم الباحثون نموذج العتبة الديناميكي لبيانات البانل (Dynamic Panel Threshold Model) لتحديد المستوى الأمثل لمؤشر الحوكمة، والذي بمجرد تحقيقه، سيؤدي إلى انخفاض مستويات الفقر المختلفة مع تحسن جودة الحوكمة. شمل النموذج ثلاثة متغيرات تابعة تتمثل في معدلات الفقر عند خطوط (1.90، 3.20، 5.50 دولار)، بينما يمثل مؤشر الحوكمة العالمي (GGI) متغير العتبة، إضافة إلى متغيرات مستقلة ضابطة تشمل النمو الاقتصادي، البطالة، عدم المساواة (مؤشر جيني)، الاستثمار الأجنبي والمحلي، والقيمة المضافة للزراعة. وقد توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين جودة الحوكمة والفقر غير خطية. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر النتائج وجود علاقة سلبية إحصائيًا بين جودة الحوكمة والفقر المدقع فوق مستوى العتبة 0.2، حيث تؤدي جودة الحوكمة إلى انخفاض الفقر المدقع في دول جنوب آسيا ودول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكشفت النتائج أيضًا أن نسبة عدد الفقراء عند 3.20 دولار و5.50 دولار تبدأ في الانخفاض بمجرد أن يصل مؤشر الحوكمة إلى مستوى العتبة 0.62 و0.70، على التوالي. وتُعد هذه النتائج قوية وتوفر دعمًا ظرفيًا للحوكمة لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

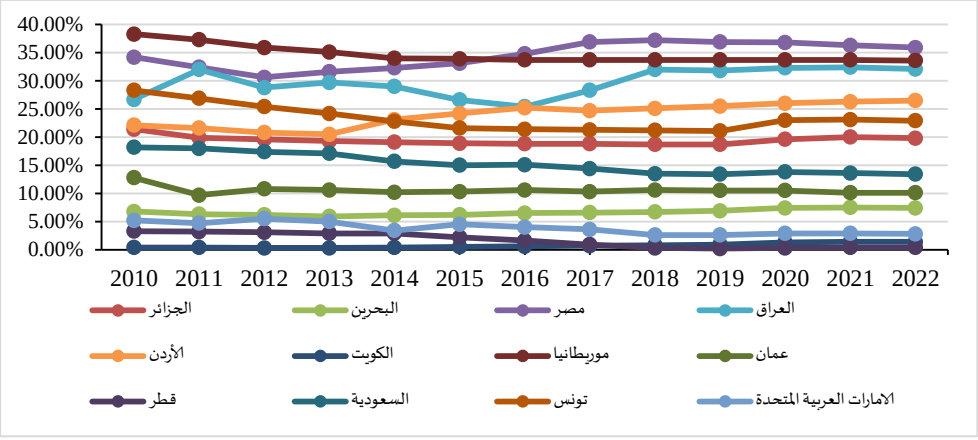
2- و اقع الفقر في الدول العربية:

حسب تقرير البنك الدولي (الفقر والرخاء والكوكب لعام 2024) فقد تباطأت وتيرة الحد من الفقر في العالم وأوشكت على بلوغ مرحلة التوقف التام، ومن المتوقع أن تكون السنوات العشر من 2020 إلى 2030 أصعب بكثير. فحاليا يعيش 8.5 % من سكان العالم في فقر مدقع، وبالوتيرة الحالية للتقدم، سيستغرق القضاء على الفقر المدقع عقوداً من الزمن، وأكثر من قرن لزيادة نصيب الفرد من الدخل إلى أكثر من 6.85 دولارات في اليوم.

بالنسبة للدول العربية يشير التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد (الإسكوا وآخرون، 2023، صفحة 80) إلى أنّ معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل قد شهدت تقدماً في الحد من الفقر الأسري متعدد الأبعاد على مدى العقد الماضي، لكن لا يزال الفقر واسع الانتشار حيث يؤثر على ما يقرب واحد من كل أربعة أفراد في البلدان العربية المتوسطة الدخل. ولا تزال قابلية التعرض للفقر سائدةً، ولا تزال أوجه عدم المساواة، ولا سيما الجغرافية منها، مرتفعة. وكما هو مبين في التقرير العربي الأول حول الفقر متعدد الأبعاد، فإن نقص التعليم يُسهم على نحو رئيسي في الفقر الأسري متعدد الأبعاد، ولكنّ أبعاد الرفاه المادي تُسهم فيه أيضاً إلى حد كبير. ويتفاوت انتشار الفقر باختلاف المناطق والفئات الاجتماعية والاقتصادية، ولا تزال المناطق الريفية هي الأكثر تأثراً حيث تعاني من مستويات عالية من الحرمان.

فيما يلي منحنى يبين لنا معدلات الفقر في دول عينة الدراسة، والتي هي عبارة عن نسب مئوية يتم احتسابها اعتمادا على خطوط الفقر الوطنية لكل دولة، وقد تم رسم المنحنى انطلاقا من بيانات موقع اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(ESCWA, 2026) .

الشكل رقم 1: تطور معدلات الفقر في الدول العربية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2022



المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من معدلات الفقر المنشورة عبر الرابط: https://data.unescwa.org/country/

نلاحظ من خلال المنحنى البياني لمعدلات الفقر في الشكل رقم 1 الممثل أعلاه، أن معدلات الفقر في البلدان العربية عينة الدراسة متباينة جدا، هذا ما مكننا من تقسيمها إلى ثلاث أصناف من الدول حسب مستويات الفقر وهي:

- البلدان منخفضة الفقر، وهي تتميز بأن معدلات الفقر فيها لا تتجاوز 7,40%، وهي دول مجلس التعاون الخليجي، دولة الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين. وهذا

راجع لأنها بلدان نفطية وغازية بالدرجة الأولى، وتتميز بكثافة سكانية منخفضة، فهي دويلات صغيرة، تتميز بارتفاع مستوى الدخل الفردي، فمقارنة بالموارد المالية الضخمة، عدد السكان المواطنين الحاملين للجنسية في هذه الدول قليل نسبياً، هذا ما يسمح بتوزيع الثروة وتقديم خدمات رفاهية عالية الجودة تشمل غالبية المواطنين. ضف إلى ذلك العمل على تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، المالية، التجارة، والصناعة، مما خلق فرص عمل وثروة إضافية تدعم الاقتصاد الوطني وتقلل من معدلات الفقر.

- البلدان متوسطة الفقر، وهي تتميز بأن معدلات الفقر فيها تتراوح بين 10%و20%، وهي دولة عمان، المملكة العربية السعودية والجزائر، وهي تتميز باستقرار معدلات الفقر فيها على طول فترة الدراسة، يمكن تفسيره باهتمام حكومات هذه الدول بالفئات الهشة من خلال برامجها الاجتماعية، لكنها لم تصل إلى الحد من الفقر متعدد الأبعاد نظرا لاعتماد اقتصاداتها بالدرجة الأولى على البترول الذي يعرف تذبذبات كبيرة في أسعاره في الأسواق العالمية، إضافة إلى ضعف التنويع الاقتصادي الذي جعل النمو مرتبط فقط بإيرادات الجباية البترولية. إضافة إلى ذلك تتميز هذه الدول باتساع رقعتها الجغرافية، مما يخلق تباينات تنموية بين المدن الكبرى (التي تجذب الاستثمارات والخدمات) والمناطق النائية أو الريفية التي قد تعاني من نقص في البنية التحتية وفرص العمل، مما يساهم في ارتفاع معدلات الفقر في تلك المناطق تحديداً.
- البلدان عالية الفقر، وهي تتميز بمعدلات فقر تفوق 20%، وهي الأردن وتونس اللتان عرفتا نموا متعاكسا لمعدلات الفقر فيها، حيث عرفت تونس انخفاضا لمعدلات الفقر طيلة فترة الدراسة، بينما الأردن فقد عرف تزايدا ملحوظا في معدلات الفقر من 22,10% سنة 2010 إلى 26,50% سنة 2022. كما سجلت كل من العراق، مصر وموريتانيا معدلات مرتفعة تحسنت في نهاية فترة الدراسة. يرجع ارتفاع معدلات الفقر في هذه الدول إلى تمركز التنمية في العواصم الكبرى لهذه الدول مقارنة بالمناطق الريفية والحدودية التي تعاني من إهمال تام، إضافة إلى ذلك فقد عرفت هذه البلدان اضطرابات أمنية وسياسية أدى إلى ضعف البنية التحتية وخدمات المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها ونقص التنويع في الاستثمارات الضخمة والاستراتيجية التي من شأنها المساهمة في النمو الاقتصادي ومن ثم الحد من ظاهرة الفقر في هذه الدول الذي لن يتحقق إلا عن طريق التوزيع العادل للثروة.

3- الجانب التطبيقي للدراسة:

1.3- تحديد متغيرات النموذج وعينة الدراسة:

من أجل تقدير النموذج الخاص بالدراسة، تم تحديد المتغيرات التالية:

➢ **متغيرات النموذج:**

- **المتغير التابع** :معدل الفقر الذي يقيس نسبة السكان الذين لا يملكون الموارد المالية والاجتماعية الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مأخوذ من قاعدة بيانات الإسكوا التابعة للبنك الدولي، وهو متوفر لمعظم الدول العربية عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2022.
- **المتغيرات المستقلة المتعلقة بالحوكمة** :

لتحليل العلاقة بين الحوكمة ومعدلات الفقر، تم اعتماد مؤشرات الحوكمة المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي (WGI، 2026)، وهو مقياس يتكون من ستة (6) مؤشرات، وقد تم اعتماد أربع (4) مؤشرات منها فقط وهي:

- الاستقرار السياسي (Political Stability) .
- فعالية الحكومة (Government Effectiveness) .
- جودة التنظيم (Regulatory Quality) .
- مكافحة الفساد (Control of Corruption) .

ومن المتوقع أن تكون معاملاتها المقدرة في النموذج سالبة، بحيث ينتظر أن يكون للحوكمة تأثير سلبي على معدل الفقر، فالحوكمة الرشيدة من المفترض أن تؤدي الى التخفيض من مستويات الفقر في البلدان العربية.

- **المتغيرات المستقلة الاقتصادية:** من أجل ضمان دقة النموذج، تم إدراج مجموعة من المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر حسب الأدبيات الاقتصادية، مأخوذة من قاعدة البنك الدولي (WDI, 2026)، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:
  - معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو متغير أساسي له علاقة بمستوى الدخل الفردي في البلد، ومن المتوقع ان تكون إشارة معامله سالبة، تدل على ان زيادة نصيب الفرد من الناتج ستؤدي الى تخفيض معدل الفقر في ظل توفر العدالة في توزيع الدخل.

- معدل التضخم، وهو كذلك متغير مهم من المتوقع ان يكون له أثر مباشر على معدل الفقر، بحيث أن زيادة معدل التضخم في البلد سيؤدي الى تدهور القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الفقر.
- معدل البطالة، وهو متغير مهم له علاقة مباشرة بالأفراد داخل البلد، ومن المتوقع أن زيادة البطالة سيؤدي إلى زيادة الفقر نتيجة تراجع التشغيل ودخل الأفراد.
- نسبة الانفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو متغير مهم له علاقة برأس المال البشري، ومن المتوقع أن زيادة نسبة الانفاق الحكومي على الصحة سيؤدي الى تخفيض معدل الفقر في البلد.

➢ **عينة الدراسة:**

تشمل عينة الدراسة 12 دولة عربية هي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، موريطانيا، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، تونس، الامارات العربية المتحدة، تم اختيارها بناء على توفر البيانات الإحصائية للمتغيرات المدرجة في النموذج مع استبعاد الدول التي تعاني الحروب وعدم الاستقرار السياسي كالسودان، سوريا وفلسطين، وبناء على ذلك تم تحديد فترة الدراسة من 2010 إلى 2022.

2.3- توصيف نموذج الدراسة:

بناء على ما سبق، تكون الصيغة العامة للنموذج على الشكل التالي:

$$pov_{it} = \alpha_i + \beta_1 gdpc_{it} + \beta_2 unemp_{it} + \beta_3 \inf_{it} + \beta_4 h\exp_{it} + \beta_5 CC_{it} + \beta_6 GE_{it} + \beta_7 PS_{it} + \beta_8 RQ_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث: i=1,2,...,12 عدد البلدان عينة الدراسة، t=1,2,...,13 عدد السنوات،

وبعد اختبار العلاقة بين المتغيرات المفسرة في النموذج والمتغير التابع، تبين أنه يمكن تقدير النماذج الثلاثة (النموذج التجميعي، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية)، ونتائج التقدير مبينة في الجدول التالي:

الجدول (1): نتائج تقدير نماذج البانل للعلاقة بين الحوكمة والفقر في عينة من الدول العربية

المتغيرات	النموذج التجميعي Pool	نموذج الآثار الثابتة FEM	نموذج الآثار العشوائية REM
C الحد الثابت	-5,20*	***21,520	1,913***
Gdpc معدل نمو نصيب الفرد من الناتج	0,421***	-0,012	0,031
Unemp معدل البطالة	0,753***	0,197**	0,349***
Inf معدل التضخم	0,415***	0,050	0,073
Hexp نسبة الافاق على الصحة من الناتج	0,142***	-0,058***	-0,056***
CC مكافحة الفساد	-1,786	-1,194	-3,299
GE فعالية الحوكمة	-5,310**	1,530	1,095
PS الاستقرار السياسي	-1,235	2,043***	0,576
RQ جودة التنظيم	0,535	-1,142	-2,317**
SSR مجموع مربعات البواقي	3991,365	296,5422	

العلامة (***) تشير الى المعنوية عند مستوى 1%، (**) تشير الى المعنوية عند مستوى 5%، و(*) تشير الى المعنوية عند مستوى 10%.

المصدر: تم اعداده بناء على نتائج التقدير باستخدام برنامج stata 17 (الملحق (1)، (2)، (3))

من أجل اختبار أي النماذج الثلاثة أفضل، تم اجراء اختبار فيشر للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة، لاختبار فرضية تساوي معلمات الحدود الثابتة الخاصة بكل بلد فيما بينها، وفق العلاقة التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_{1i} = \alpha_{1j} & \forall i \neq j \quad i \,\&\, j = 1,2,...,12 \\ H_1 : \alpha_{1i} \neq \alpha_{1j} & \forall i \neq j \quad i \,\&\, j = 1,2,...,12 \end{cases}$$

صيغة الاختبار:

$$F = \frac{(SSR_{Pool} - SSR_{FEM}) \big/ (N-1)}{(SSR_{FEM}) \big/ (N(T-K))} \rightarrow F_{[(N-1),(N(T-K)]}$$

وقيمة الاختبار المحسوبة تقدر بـ 154,05، وهي اكبر من القيمة المجدولة عند مستوى 5% ($F_{(11,136)}$=1,85) مما يقودنا الى رفض فرضية العدم والاقرار بعدم تساوي معلمات الحدود الثابتة الخاصة بكل بلد فيما بينها. وبالتالي الإقرار بأن نموذج الآثار الثابتة أفضل من النموذج التجميعي.
أما بالنسبة للمفاضلة بين نموذجي الآثار الثابتة والآثار العشوائية، تم اجراء اختبار هوسمان (Hausman 1978)، لاختبار فرضية العدم القائلة بأن معلمات نموذج الآثار العشوائية فعالة وغير متحيزة، وأن نموذج الأثار العشوائية أفضل من نموذج الآثار الثابتة.

$$H = (\beta_{FEM} - \beta_{REM})'(VAR(\beta_{FEM}) - VAR(\beta_{REM}))^{-1}(\beta_{FEM} - \beta_{REM}) = 109{,}61 \rightarrow \chi^2(8)$$

وبناء على نتائج الاختبار تبين أن قيمة إحصائية هوسمان ((Hausman (1978) المحسوبة تقدر بـ 109,61، وهي أكبر من قيمة كاي تربيع المجدولة عند مستوى معنوية المقدرة بـ 15,507، مما يقودنا الى رفض فرضية العدم والاقرار بأن نموذج الآثار الثابتة هو الأفضل.
وبناء على ما سبق، فإن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار الثابتة، ويكتب على الشكل التالي:

$$\hat{pov}_{it} = 21{,}52 - 0{,}012\,gdpc_{it} + 0{,}197\,unemp_{it} + 0{,}05\,\inf_{it} - 0{,}058\,h\exp_{it} - 1{,}195\,CC + 1{,}53\,GE + 2{,}043\,PS - 1{,}142\,RQ$$

- **تفسير النتائج:**

من خلال نتائج التقدير، يتبين أن معلمات متغيرات معدل البطالة ونسبة الإنفاق الحكومي على الصحة، ومتغير الاستقرار السياسي معنوية إحصائيا عند مستويات متدنية من المعنوية، بينما باقي المتغيرات ليست معنوية، دليل على أنها لا تؤثر على معدل الفقر في الدول عينة الدراسة. بالنظر إلى إشارة المعلمات المُقدرة في النموذج فهي تتوافق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية، بحيث ظهرت معلمة معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج ونسبة الإنفاق الحكومي على الصحة ومتغير مكافحة الفساد وكذلك جودة التنظيم بالإشارة السالبة، وهذا دليل على أن زيادة هذه المتغيرات من شأنه التخفيض من معدلات الفقر في الدول عينة الدراسة، ومن جهة ثانية ظهرت إشارة معلمة متغيرتي معدل البطالة والتضخم موجبة، دليل على أن زيادة هذه المتغيرات يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في الدول عينة الدراسة. بينما ظهرت معلمتي متغير فعالية الحوكمة والاستقرار السياسي بالإشارة الموجبة مخالفا لما هو مُتوقع، كونها تدل على أن فعالية الحوكمة والاستقرار السياسي تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، بينما يُفترض أن تساهم في التقليل من معدلات الفقر.

وبالنظر الى درجة تأثير المتغيرات المدرجة في النموذج على معدل الفقر، تبين أن زيادة معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% سيؤدي الى تخفيض معدل الفقر بـ 0,01 في ظل ثبات العوامل الأخرى، وهي ضعيفة جدا دليل على أن معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج لا يعكس تجاوز الدخل الفردي خط الفقر، وزيادة معدل البطالة ومعدل التضخم بـ 1% سيؤدي الى زيادة معدل الفقر بـ 0,12 و0,05 على التوالي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وهي نتيجة منطقية، فالبطالة تؤدي إلى فقدان الأفراد للوظائف وبالتالي فقدان مصدر من مصادر الدخل، والتضخم يؤدي الى تآكل القدرة الشرائية مما يؤثر على ذوي الدخل الضعيف مما يدفعهم الى خط الفقر، أما من حيث شدة التأثير فقد تظهر ضعيفة وذلك راجع إلى وجود عوامل أخرى تحول دون التأثير الكبير كالدعم الحكومي والتحويلات الخارجية التي تحد من شدة تأثير البطالة والتضخم على مستوى الفقر. بينما تؤدي زيادة نسبة الانفاق الحكومي على الصحة بـ 1% الى تخفيض معدل الفقر بـ 0,058 مع ثبات العوامل الأخرى، وزيادة مؤشرات الحوكمة (مكافحة الفساد وجودة التنظيم) بوحدة واحدة سيؤدي الى تخفيض معدل الفقر بـ 1,19 و 1,14 على التوالي مع بقاء باقي العوامل ثابتة، في حين نجد أن زيادة مؤشري فعالية الحكومة والاستقرار السياسي بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة معدل الفقر بـ 1,53% و 2,04% على التوالي، وهذا غير منطقي، ربما يرجع الى طبيعة قياس هذه المؤشرات أو إلى درجة الارتباط الخطي بين هذه المؤشرات، أو ربما الى طبيعة النظام السياسي في البلدان العربية، بحيث قد يعكس الاستقرار السياسي أحيانا الجمود المؤسسي، ما يؤدي إلى غياب العدالة في توزيع الثروة، أو قد يشير إلى أن بعض الدول تتبع سياسات تقشفية أو هيكلية تساهم في الرفع من معدلات الفقر.

ومن خلال نتائج التقدير كذلك، اتضح أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب كما هو الحال في هذا النوع من الدراسات، وهذا يدل على أن النموذج يدرس التغيرات داخل كل دولة على حدة عبر الزمن، وقد قدرت قيمة معامل التحديد داخل المجموعات (Within) بـ 0,216 دليل على وجود متغيرات أخرى تفسر معدل الفقر لم يتضمنها النموذج، لكن عموما النسبة المفسرة في النموذج مقبولة إلى حد ما، خاصة وأن المتغيرات غير المدرجة في النموذج غير متوفرة. ومن جهة ثانية، نجد نسبة تباين الخطأ الخاص بكل بلد إلى اجمالي التباين المعبر عنه بقيمة المؤشر rho مقدرة بـ 0,987 وهي كبيرة نسبيا، تشير إلى أن 98,7% من متغير الفقر يعود الى الاختلاف بين الدول (الآثار الفردية)، وأن جزء ضئيل يعود الى التغير في الزمن.

بصفة عامة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، يتضح من نتائج تقدير النموذج أن تأثير الحوكمة على الفقر في الدول العربية ضعيف، وهي لا تساهم في التقليل من معدل الفقر في الدول

عينة الدراسة، وهذا دليل على أن ظاهرة الفقر في الدول العربية مرتبطة بعوامل أخرى لم تتوفر حولها البيانات كعدالة توزيع الدخل، الانفاق على التعليم، التنويع الاقتصادي، الاستثمار في القطاعات الحيوية التي من شأنها المساهمة في النمو الاقتصادي.

الخاتمة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو الكشف عن وجود تأثير للحوكمة على معدلات الفقر في الدول العربية، من خلال تقدير نموذج قياسي باستخدام بيانات 12 دولة وفق منهجية تحليل بيانات البانل التي رأينا أنها مناسبة لهذا النوع من الدراسات. من خلال تقدير مختلف النماذج تبين أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأنسب للعلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع المتمثل في معدل الفقر، وقد تم إدراج متغيرات أساسية لها علاقة مباشرة بالفقر حسب الأدبيات الاقتصادية إلى جانب أربع مؤشرات للحوكمة رأينا أنها ذات علاقة بظاهرة الفقر.

بناء على نتائج تقدير النموذج، خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- غياب الأثر المباشر لأغلب مؤشرات الحوكمة على متغير الفقر، حيث أظهرت النتائج عدم وجود تأثير واضح ومباشر لمعظم متغيرات الحوكمة (مكافحة الفساد، فعالية الحكومة، جودة التنظيم) على معدلات الفقر في الدول عينة الدراسة، مع تسجيل تعارض في إشارات بعض المعلمات المقدرة مع النظرية الإقتصادية.
- وجود أثر معنوي لمؤشر الاستقرار السياسي، كونه المتغير الوحيد المعنوي احصائيا من بين مؤشرات الحوكمة المدرجة في النموذج، غير أن تأثيره جاء مخالفا لما كان متوقعا من الناحية النظرية.
- وجود تأثير معنوي للمتغيرات الاقتصادية، حيث أظهرت نتائج تقدير النموذج أن الفقر في الدول العربية يتأثر بشكل مباشر بهذه المتغيرات، لا سيما حجم الانفاق العام على الصحة ومعدلات البطالة السائدة.
- عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الحوكمة على الفقر في الدول العربية، ربما يعود إلى طبيعة قياس وبناء هذه المؤشرات وصعوبة مواءمتها مع خصوصية الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة في المنطقة العربية.

وعموما، نستنتج عدم وجود تأثير مباشر للحوكمة على الفقر في الدول العربية المدروسة، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنها ليست مهمة، وانما لا تعتبر العامل الرئيس والمباشر الذي يفسر التغيرات في معدلات الفقر في الدول عينة الدراسة، فالفقر يتأثر بشكل أكبر ومباشر بالعوامل الاقتصادية مثل الانفاق على الصحة ومعدلات البطالة، بينما تعمل الحوكمة كإطار عام قد لا

يكون فعالا بما يكفي ليظهر تأثيره، إضافة الى أن فترة الدراسة شهدت جملة من التطورات قد تطمس العلاقة ان وجدت، فالعديد من دول العينة المدروسة شهدت تغيرات هيكلية نتيجة الربيع العربي، وكذلك جائحة كورونا التي شهدها العالم في جزء من فترة الدراسة والتي من الممكن أن يكون لها تأثير على النتائج.

المراجع:

1. الإسكوا وآخرون (2023). التقرير العربي الثاني حول الفقر متعدد الأبعاد.
2. بوراس توفيق (2020). دور الحوكمة في الحد من ظاهرة الفقر: مقاربة مؤسستي بريتون وودز، الملتقى الوطني: برامج الدعم من أجل التنمية ومسارات الاندماج في الحكامة الدولية: تجارب مقارنة، جامعة الجزائر 3، 27 فيفري 2020.
3. بوزيان العربي، و جلطي غالم (2021). مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها ومجالات استخداماتها. *مجلة المالية والأسواق*، المجلد 8، العدد 2، الصفحات 428-447.
4. Daniel Kaufmann, Aart Kraay & Pablo Zoido-Lobatón (1999) . governance matters, *world bank*.
5. David Dollar & Aart Kraay, (2002) Growth is good for the poor . *Journal of Economic Growth* (7), p 225-195, Récupéré sur:https://link.springer.com/article/10.1023/A:1020139631000
6. *ESCWA* (2026), Récupéré sur: https://data.unescwa.org/country/
7. Ibrahim MOHAMED BELLO (2012) , Gouvernance et Réduction de la pauvreté dans les pays de l'UEMOA: Comptabilisation du mécanisme de transmission,*Revue d'Economie Théorique et appliquée* Récupéré sur: https://www.retanet.org/ecoasso/articles/Ibrahim_Mohamed_Bello.pdf
8. Napoli Dorian .(2025 ,09 04) .*Amartya Sen et le développement humain : principes et enjeux clés* Récupéré sur Mjor-prépa: https://major-prepa.com/eco-droit/amartya-sen-developpement-humain/
9. OCDE (2000) , *Combattre la pauvreté dans le monde, stratégie et étude de cas .*
10. UNDP .(1997) .Governance for sustainble humain development.policy paper.http://www.undp.org .Récupéré sur: http://www.undp.org
11. WDI (2026), world development indicators, WDI (2026, 3 4). Récupéré sur: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
12. WGI. (2026, 03 3). *worldwide-governance-indicators*. Récupéré sur https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators.

الملاحق:

الملحق (1): نتائج تقدير النموذج التجميعي:

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	156
				F(8, 147)	=	85.21
Model	18508.7471	8	2313.59338	Prob > F	=	0.0000
Residual	3991.36523	147	27.1521445	R-squared	=	0.8226
				Adj R-squared	=	0.8130
Total	22500.1123	155	145.162015	Root MSE	=	5.2108

pov	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
gdpc_g	.4215219	.1152377	3.66	0.000	.1937853	.6492586
unemp	.7535771	.1381765	5.45	0.000	.4805081	1.026646
infl	.4159994	.1300105	3.20	0.002	.1590682	.6729305
h_exp	.1421138	.0338583	4.20	0.000	.075202	.2090256
CC	-1.786175	2.585509	-0.69	0.491	-6.895745	3.323395
GE	-5.310295	2.522518	-2.11	0.037	-10.29538	-.3252113
PS	-1.2353	.962195	-1.28	0.201	-3.136822	.6662218
RQ	.535715	1.608588	0.33	0.740	-2.643231	3.714661
_cons	-5.207153	2.815833	-1.85	0.066	-10.77189	.3575896

الملحق (2): نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة:

Fixed-effects (within) regression — Number of obs = 156
Group variable: ID — Number of groups = 12

R-squared:
Within = 0.2161
Between = 0.3340
Overall = 0.2086

Obs per group:
min = 13
avg = 13.0
max = 13

F(8,136) = 4.69
corr(u_i, Xb) = -0.5440 — Prob > F = 0.0000

pov	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
gdpc_g	-.0123154	.0371368	-0.33	0.741	-.0857557	.0611249
unemp	.1974999	.0847662	2.33	0.021	.0298695	.3651303
infl	.0502323	.0493064	1.02	0.310	-.0472741	.1477388
h_exp	-.0580534	.0160648	-3.61	0.000	-.0898226	-.0262842
CC	-1.194562	1.083241	-1.10	0.272	-3.336737	.9476122
GE	1.530993	.9734256	1.57	0.118	-.3940155	3.456001
PS	2.04377	.7263554	2.81	0.006	.6073579	3.480182
RQ	-1.142708	1.027617	-1.11	0.268	-3.174884	.8894673
_cons	21.52062	1.748716	12.31	0.000	18.06243	24.97881
sigma_u	13.187583					
sigma_e	1.4766373					
rho	.98761757	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(11, 136) = 154.05 — Prob > F = 0.0000

الملحق (3): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية:

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =         156
Group variable: ID                              Number of groups  =          12

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.1354                                         min =          13
     Between = 0.6870                                         avg =        13.0
     Overall = 0.6589                                         max =          13

                                                Wald chi2(8)      =       39.57
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =      0.0000
```

pov	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
gdpc_g	.0319326	.0436025	0.73	0.464	-.0535268	.1173919
unemp	.349582	.0962072	3.63	0.000	.1610193	.5381447
infl	.0732691	.0583568	1.26	0.209	-.0411081	.1876463
h_exp	-.0565742	.0186328	-3.04	0.002	-.0930937	-.0200546
CC	-3.299843	1.201697	-2.75	0.006	-5.655126	-.9445602
GE	1.095273	1.139751	0.96	0.337	-1.138597	3.329144
PS	.5763353	.8030033	0.72	0.473	-.9975224	2.150193
RQ	-2.317557	1.17649	-1.97	0.049	-4.623435	-.0116781
_cons	19.13916	2.494056	7.67	0.000	14.2509	24.02742
sigma_u	4.3158731					
sigma_e	1.4766373					
rho	.89520667	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق (4): نتائج اختبار Hausman:

```
Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(8) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            = 109.61
Prob > chi2 = 0.0000
```